الأمم المتحدة S/2017/1008

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2017
Arabic
Original: English

الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٩ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس إجراء استعراض استراتيجي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ”يركز على الاستنتاجات والتوصيات التي توضح سبل تشكيل القوة على النحو الأمثل لتمكينها من تنفيذ ولايتها الحالية، مع الاستناد في ذلك حصراً إلى تقييم دقيق قائم على الأدلة لأثر الأنشطة التي تقوم بها القوة“.

٢ – وتمشيا مع طلب المجلس، ركز الاستعراض على تقييم الوظائف والمهام والأنشطة الرئيسية للقوة وتأثير كل منها. وفي الوقت نفسه، تضمّن الاستعراض تقييما للقدرات والإمكانات الحالية للبعثة في إطار الجهود الرامية إلى كفالة تشكيلها على النحو الأمثل للوفاء بالمهام المنوطة بها.

ثانيا – المنهجية

٣ – أجري الاستعراض الاستراتيجي بقيادة الخبير الخارجي فولفغانغ فايسبرود – فيبر، الممثل الخاص السابق للأمين العام للصحراء الغربية، الذي تلقى دعما من فريق استعراض يتألف من ممثلين من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة، فضلا عن موظفي القوة.

٤ – ومرت عملية استعراض القوة بمراحل ثلاث. أولاها إجراء المشاورات – في كل من المقر والقوة – مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم ممثلون من المجتمعات المحلية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ومن الدول الأعضاء المعنية، بشأن الأهداف المقترحة والمنهجية والجدول الزمني للاستعراض الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، قام فريق الاستعراض، بدعم من القوة، بإجراء استعراض مكتبي للوثائق الأساسية ذات الصلة، بهدف تحديد الوظائف والمهام والأنشطة الرئيسية للقوة، والقدرات والإمكانات المتاحة لتنفيذها.

٥ – وخلال المرحلة الثانية، سافر فريق برئاسة فايسبرود – فيبر إلى قبرص في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم أثر الأنشطة التي اضطلعت بها القوة ووضع توصيات بشأن الكيفية التي يمكن

الرجاء إعادة استعمال الورق

بها إعادة تشكيل القوة من أجل تنفيذ مهامها المقررة بمزيد من الفعالية والكفاءة. ولضمان التوصل إلى تقييم دقيق قائم على الأدلة، أجرى فريق الاستعراض مشاورات مستفيضة مع المحاورين الرئيسيين، بمن فيهم السلطات المعنية على جانبي الجزيرة وأفراد من قوة الأمم المتحدة في قبرص ومن بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، ومن فريق الأمم المتحدة القطري في قبرص، وكذلك مع قادة الحرس الوطني والقوات الأمنية القبرصية التركية. وأجريت مشاورات أيضا مع أعضاء الأوساط الدبلوماسية والمجتمع المدني، واشتملت على مناقشة مائدة مستديرة مع نساء من جميع أنحاء الجزيرة. وقام الفريق أيضا بزيارات ميدانية إلى جميع القطاعات الثلاثة لمنطقة عمليات القوة. وخلال المرحلة الثالثة والنهائية، قامت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن بتقييم تقرير فريق الاستعراض واستكماله بتعليقاتها وملاحظاتها.

ثالثا – معلومات أساسية

٦ – أنشئت قوة الأمم المتحدة في قبرص بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)، بولاية ”لمنع تكرار الاقتتال والمساهمة، حسب الاقتضاء، في صون واستعادة القانون والنظام والعودة إلى الأوضاع الطبيعية“. وبينما ظلت ولاية القوة كما هي حتى الآن، فقد تطورت مسؤولياتها في أعقاب الأعمال العدائية التي جرت في عام ١٩٧٤ لتشمل الإشراف على خطوط وقف إطلاق النار، والحفاظ على المنطقة العازلة، وتيسير الاتصالات بين الطوائف.

٧ – وأقر مجلس الأمن، في قراره ١٥٦٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تعديل مفهوم العمليات ومستوى القوة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/756). وأدى هذا إلى القوام المأذون به حاليا وهو ٨٦٠ فردا، منهم ما يصل عددهم إلى ٤٠ من المراقبين العسكريين وضباط الاتصال و ٦٩ من ضباط الشرطة. وفي وقت لاحق، قرر مجلس الأمن، في قراره ٢٢٦٣ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، زيادة قوام البعثة من ٨٦٠ فردا إلى ٨٨٨ فردا. وأُذن بتلك الزيادة استجابةً لتوصية تضمنها تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/11)، استنادا إلى تعزيز جهود التخطيط في القوة تحسبا لإمكانية التوصل إلى اتفاق للتسوية وفتح نقطتَي عبور جديدتين. وتضم القوة، بالإضافة إلى العنصر العسكري وعنصر الشرطة فيها، عنصرًا للشؤون المدنية، فضلا عن عناصر دعم البعثة.

الحالة الراهنة

٨ – أثناء الزيارة التي قام بها فريق الاستعراض إلى قبرص، تبين له أن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة في قبرص لا تزال هادئة. وظل عدد ونوع الحوادث العسكرية ثابتيْن نسبيا خلال السنوات العشر الماضية، ولم يُبلغ عن أي حادثة عسكرية عنيفة منذ عام ١٩٩٦. ومع ذلك، ما زال هناك تحديات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات، وتؤثر سلبا على استئناف المحادثات، وتسهم في المزيد من التدهور في العلاقة بين الجانبين. ومن بين هذه التحديات استمرار تمركز القوات المتعادية – أي الحرس الوطني القبرصي اليوناني، والقوات التركية وقوات الأمن القبرصية التركية – على طول كل خط من خطوط وقف إطلاق النار، تفصلها في بعض الحالات بضعة أمتار.

٩ - وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، سُجلت ١٦٧ حالة انتهاك عسكري للوضع الراهن في المنطقة العازلة، بالإضافة إلى ١٤٧ حالة أخرى على خط الأمن البحري، وكانت أغلبها في شكل تجاوز للعدد المقرر للأفراد، وانتهاكات تشييد انطوت على بناء أو تحسين مواقع على طول خطوط وقف إطلاق النار، وتقدُّم القوات إلى داخل المنطقة العازلة. ويمثل ذلك زيادة في الانتهاكات (بما فيها الانتهاكات المرتكبة على خط الأمن البحري) بنسبة خمسة في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، وانخفاضا بنسبة ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧، بما يجسد ثبات مستوى وخطورة الحوادث العسكرية. وعلى الرغم من الهدوء النسبي، يواجه أكثر من ألف جندي مسلح، منتشرين على طول خطوط وقف إطلاق النار على جانبي المنطقة العازلة، بعضهم البعض يوميا، بالإضافة إلى آلاف آخرين في جميع أنحاء الجزيرة. وتقع في كثير من الأحيان حالات سوء انضباط، معظمها استفزازات على طول خطوط وقف إطلاق النار، شأنها في ذلك شأن العمليات التدريبية العسكرية العرضية التي تجري بالقرب من خطوط وقف إطلاق النار، بما في ذلك نقل المركبات المصفحة والأسلحة الثقيلة. ولم يُبذل أيضا أي جهد حقيقي من الجانبين لتسوية الانتهاكات العسكرية الطويلة الأمد على النحو المبين في تقاريري الدورية عن القوة.

١٠ - ومع ذلك، تبين لفريق الاستعراض أن حالات التوتر في المنطقة العازلة تتعلق أساسا بالأنشطة المدنية. وتسجل القوة الآن أعدادا للحوادث المتعلقة بالمدنيين أعلى بكثير من الحوادث التي تنطوي على انتهاكات عسكرية: ففي المتوسط، سُجلت في العقد الماضي ١٨٠ ٣ حادثة تتعلق بمدنيين سنويا، بما يمثل ٨٥ في المائة من جميع الأنشطة غير المأذون بها التي سجلتها القوة. ومنذ إزالة الألغام من المنطقة العازلة وفتح المعابر بين الشمال والجنوب في عام ٢٠٠٣، سعى عدد كبير من القبارصة إلى استخدام الأراضي في المنطقة العازلة لأغراض الزراعة أو لأغراض أخرى. وحسب تقديرات القوة، هناك رقعة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة العازلة يستزرعها حاليا أفراد من كلتا الطائفتين، مع زراعة نحو ٢٠ في المائة منها دون إذن الملّاك. وتستزرَع حتى الأرض الأقرب إلى مواقع القوات التركية، التي ما فتئت القوة تحث على عدم الاضطلاع بأنشطة مدنية فيها لأسباب أمنية.

١١ - وبينما يسعى القبارصة إلى حماية حقوقهم في زراعة أراضيهم في المنطقة العازلة، كثيرا ما تنشأ التوترات بين المجتمعات المحلية، وبين السلطات المدنية، مع احتمال وقوعها بين القوات المتعادية. فعلى سبيل المثال، تلقت القوة ٤٣ طلبا لزراعة ١١٧ قطعة أرض في منطقة بوتاميا وبيروي يقوم آخرون باستزراعها بالفعل. ونشأت حالة مماثلة في كاتوكوبيا، حيث تقدم قبارصة يونانيون بطلبات للحصول على تصاريح لزراعة أراضيهم على مسافة ٢٠٠ متر من خط وقف إطلاق النار للقوات التركية.

١٢ - وتنشأ في قرية بيلا، باعتبارها القرية الوحيدة المشتركة بين الطائفتين في المنطقة العازلة، فرصا عديدة للتوتر، تتراوح بين وجود كازينوهات غير مأذون بها والاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم الخطيرة. وتبين لفريق الاستعراض أنه في حين تتعامل الشرطة القبرصية التركية مع الأنشطة الجنائية التي يتورط فيها قبارصة أتراك، وتتعامل الشرطة القبرصية مع الأنشطة الجنائية التي يتورط فيها قبارصة يونانيون، فإن معظم الأنشطة الجنائية والحوادث والتوترات الأخرى مشتركة بين الطائفتين، وتتطلب تدخلا ودعما من جانب الشرطة التابعة للقوة لحل أي نزاعات تنشب لاحقا.

١٣ - وعلى الرغم من أن المظاهرات المدنية سلمية في معظمها، إلا أنها قد تتحول إلى العنف، بما في ذلك عندما يحاول النشطاء إثارة ردود فعل من الجانب الآخر. ومؤخرا، واجه متظاهرون قوميون

من الجانبين بعضهم البعض في معبر شارع ليدرا في نيقوسيا، في تموز/يوليه ٢٠١٧، مع قيام المتظاهرين في الجنوب بحرق الأعلام وإلقاء المقذوفات والشروع في تفكيك الحواجز التي تمنع الوصول إلى المنطقة العازلة. وعملت أنشطة الاتصال التي اضطلعت بها البعثة في الوقت المناسب وإبراز وجود القوات العسكرية التابعة للقوة على ضمان وضع الموقف تحت سيطرة الشرطة القبرصية.

١٤ - وفيما يتعلق بالمفاوضات صوب التوصل إلى تسوية، ما زال الجانبان في ”مهلة للتفكير“. وفي حين ركز فريق الاستعراض على المهمة المسندة إليه، وهي إجراء استعراض للقوة، اغتنم المحاورون على جانبي الجزيرة الفرصة للإشارة إلى أنه يمكن استئناف المحادثات في وقت ملائم عقب الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٨ وفي ظل ظروف مناسبة. ويؤدي الوضع الراهن للمحادثات حتما إلى فرص تصلب المواقف والريبة، مما يجعل من الأهمية بمكان أن تقوم القوة بالحفاظ على الاستقرار والمساعدة على تهيئة ظروف مؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية.

رابعا - أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

١٥ - إزاء هذه الخلفية، يضطلع كل من العناصر المدني والعسكري والشرطي للقوة بأنشطة متنوعة لتنفيذ ولايتها - بغية منع تجدد القتال، والإسهام في الحفاظ على القانون والنظام في المنطقة العازلة وفي عودة الأوضاع إلى طبيعتها. وتتمحور تلك الأنشطة حول مفاهيم الردع والمنع وتسوية النزاعات من خلال الاتصال الوثيق والمشاركة المباشرة. ومع أن الردع والمنع يقعان أساسا، ولكن ليس حصرا، ضمن اختصاص العنصر العسكري للقوة، فإن جميع العناصر تضطلع بتسوية النزاعات من خلال الاتصال والمشاركة. وفي الواقع، بات الاتصال الذي تقوم به جميع العناصر وعلى جميع المستويات الأداة الرئيسية للقوة لتسوية أوضاع المواجهة المحتملة ونزع فتيل التوتر.

١٦ - وفي ضوء ما سبق، تبيَّن لفريق الاستعراض أنه، بغية زيادة فعالية القوة، ينبغي تعزيز قدرتها على الاتصال والمشاركة من دون أن يؤدي ذلك، في الوقت الحاضر، إلى إضعاف قدرتها على المنع والردع. ويمكن تحقيق هذا التغيير في التركيز عن طريق إعادة توجيه الموارد داخل القوة وإزالة بعض الفوائض ومهام الدعم العسكري، الأمر الذي قد يؤدي في الوقت نفسه إلى تحقيق بعض المكاسب في الكفاءة.

العنصر المدني

١٧ - يضطلع مكتب ممثلتي الخاصة ورئيسة القوة بمهام الرقابة والتنسيق في ما يتعلق بأنشطة جميع عناصر القوة، على نحو يكفل اتّباع نهج متكامل إزاء كل جوانب عمل القوة. ويقود المكتب أيضا جهود التخطيط التي تقوم بها البعثة. وخلال العامين الماضيين، وبالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، وضع المكتب خططا شاملة لدعم الأمم المتحدة في تنفيذ تسوية في قبرص.

١٨ - وبدعم من كبير المستشارين وموظف الشؤون السياسية الوحيد في القوة، تشارك ممثلتي الخاصة بانتظامٍ مع الجانبين في التصدي للقضايا المتصلة بالقوة التي يتم رفعها إلى المستوى القيادي. ويعمل كبير المستشارين وعنصرُ الشؤون المدنية على تيسير عمل عدد من اللجان التقنية، والآليات المشتركة بين الطائفتين التي أنشأها الجانبان في المفاوضات لمعالجة القضايا التي تمس الحياة اليومية للقبارصة من الطائفتين. وعلى وجه التحديد، يقدَّم هذا التيسير لعمل اللجان التقنية المعنية بالمعابر، والتراث الثقافي،

والبيئة، والصحة والمسائل الإنسانية، بدعم من شرطة القوة واللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية (انظر الفقرة ٤٧). وبدعم من العنصر العسكري للقوة، يقدَّم التيسير أيضا لعمل اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات، وبدعمٍ من عنصر دعم البعثة التابع للقوة، يقدَّم لعمل اللجنة التقنية المعنية بالبث الإذاعي. ولا تتسم اللجان التقنية في حد ذاتها بالأهمية فحسب، بل هي تقدم أيضا مثالا هاما على الطريقة التي يمكن بها للجانبين أن يجدا، بدعم من القوة، السبل التي تتيح لهما العمل معا بصورة مباشرة لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

١٩ - وتبين لفريق الاستعراض أن مهمة الاتصال السياسي التي تقوم بها القوة ما برحت تزداد أهمية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك بسبب زيادة الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة. بيد أنه ليس لدى القوة مكتب سياسي مخصص لهذا الغرض، وهي تعتمد إلى حد كبير في التحليل السياسي على مكتب مستشاري الخاص المعني بقبرص. وبغية تحسين التعاون بين الكيانين، يوصي فريق الاستعراض باستحداث آلية تتضمن تشجيع التعاطي وعقد الاجتماعات وتبادل المعلومات على نحو أكثر انتظاما وتنظيما. ومن شأن ذلك أيضا أن يكفل اتباع نهج مشترك من قبل القوة ومكتب مستشاري الخاص في دعمهما لبعض اللجان التقنية، وهو ما من شأنه أن يزيد من فعالية هذا الدعم.

الشؤون المدنية

٢٠ - يقدم عنصر الشؤون المدنية التابع للقوة الدعمَ لتنفيذ ولاية القوة في الإسهام في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها، من خلال العمل بتعاون وثيق مع العنصرين العسكري والشرطي للبعثة. وتحقيقا لهذه الغاية، تُنظَّم أنشطة هذا العنصر حول ثلاثة مجالات عمل مترابطة هي: إدارة الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة؛ ودعم مبادرات بناء الثقة بين الطوائف؛ وتيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى طائفتي القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الشمال، ودعم القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجنوب.

٢١ - وبغية إدارة الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة، أنشأت القوةُ، في عام ٢٠١٤، مكتبا متكاملا في كل قطاع (يُعرف باسم المكتب المتكامل للأنشطة المدنية في القطاع) يعمل على تنسيق أعماله موظف وطني للشؤون المدنية ويضم اثنين من ضباط الشرطة واثنين من الأفراد العسكريين. ولا تعمل هذه المكاتب مع المجتمعات والسلطات المحلية ووكالات إنفاذ القانون والقوى المعارضة فحسب، بل أيضا مع فرادى القبارصة كالمزارعين وملاك الأراضي، من أجل ضمان عدم إخلال الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة بالاستقرار والأمن. ومن العوامل الهامة في هذه الجهود نظام ''التراخيص'' الذي يعود عهده إلى سبعينات القرن الماضي. فبموجب هذا النظام، يحصل المزارعون على تراخيص من القوة تأذن لهم باستخدام الأراضي الواقعة في المنطقة العازلة متى كان ذلك لا يتعارض مع الأمن أو مع شواغل متعلقة بالقانون والنظام. وتقوم الدوريات العسكرية والشرطية التابعة للقوة برصد التقيد بنظام التراخيص.

٢٢ - وتبيَّن لفريق الاستعراض أن نظام التراخيص الذي وضعته القوة يتطلب يدا عاملة كثيفة وتشوبه أوجه قصور متنوعة، بينها الدعم المحدود المقدم من السلطات. ولا يتيسر للقوة الاطلاع على السجلات العقارية على نحو يتيح لها التثبت من صحة صكوك الملكية التي يُبرزها الأفراد الذين يقدمون طلبات للحصول على التصاريح، كما تفتقر القوة إلى الوسائل اللازمة التي تتيح لها إنفاذ الامتثال من دون تدخل وكالات إنفاذ القانون المحلية المختصة. وفي ظل عدم وجود تأييد رسمي من السلطات، لا يرى العديد في المنطقة العازلة أنهم مضطرون إلى استيفاء شروط القوة. وقدرت القوة أن مستوى امتثال جميع الأنشطة المدنية

المضطلع في المنطقة العازلة يناهز في الوقت الحاضر ٤٠ في المائة. وخلال الزيارة التي قام بها فريق الاستعراض، تلقت القوة تأكيدات على أرفع المستويات السياسية لحكومة قبرص بأن سلطتها الناظمة للأنشطة المدنية في المنطقة العازلة معترف بها. وتعهد المسؤولون أيضا بدعم الجهود التي تبذلها القوة لكفالة عمل نظام التراخيص على نحو فعال واحترام سلطة القوة لإدارة الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة.

٢٣ - وأخذ فريق الاستعراض علما بأن الزيادة الكبيرة في الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة تؤدي إلى زيادة في المنازعات المدنية التي يمكن أن تسبب حالات توتر. ونتيجة لذلك، وجد فريق الاستعراض أن القوة تضطلع بدور متزايد الأهمية، عبر الاتصال والتعاطي مع النظراء المحليين في محاولة لتسوية النزاعات الفعلية والناشئة. وبغية تمكين القوة من أداء هذا الدور بفعالية أكبر، يوصي فريق الاستعراض بأن يرأس كلَّ مكتب متكامل للأنشطة المدنية في القطاع موظفٌ دولي للشؤون المدنية يُنقل من مقر القوة. وسيؤدي ذلك إلى إبراز أهمية دور المكاتب المتكاملة، وتعزيز قدراتها في القطاعات على التوسط في المنازعات المدنية من خلال إشراك المجتمعات المحلية، وتوفير الاستمرارية في المشاركة، بما في ذلك التواصل بشكل أفضل مع النساء في المجتمعات المحلية، وهو أمر بالغ الأهمية لكسب ثقة المحاورين.

٢٤ - ويقوم عنصر الشؤون المدنية التابع للقوة أيضا بالمبادرات الرامية إلى تشجيع التواصل بين الطوائف، وذلك من خلال عمله بوصفه ''صلةَ وصل وجهةً داعية للقاءات'' بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وممثلي المجتمع المحلي. وإضافة إلى ذلك، فهو يقدم الدعم للجهود التي تبذلها الأوساط الدبلوماسية، بما في ذلك ''المسار الديني'' لعملية السلام في قبرص، تحت رعاية سفارة السويد وسفارة سلوفاكيا، التي تجمع بين الأحزاب السياسية لإجراء مناقشات منتظمة. واعترافا من عنصر الشؤون المدنية بأن المبادرات بين الطوائف على مدى عقود عدة تركز إلى حد كبير على مجموعة صغيرة من الناشطين في نيقوسيا، فإنه سعى إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في نيقوسيا والمناطق الأخرى مثل ليماسول وكيرينيا وفاماغوستا/وديرينيا. وسيساعد أيضا اقتراح نقل وظيفة واحدة من الموظفين المدنيين الدوليين إلى كل قطاع، على النحو المبين أعلاه، في تعزيز الجهود المبذولة حاليا لتشجيع المبادرات بين الطوائف، بما في ذلك بين النساء، خارج نيقوسيا.

٢٥ - وتبيَّن لفريق الاستعراض أن التفاعل بين الطائفتين ما زال، حتى الآن، ضعيفا: ففي حين عبرَ ثلاثة ملايين شخص الخط الأخضر في عام ٢٠٠٦، فإنه لم يفعل ذلك سوى زهاء نصف هذا العدد في عام ٢٠١٦، ويبدو أن القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الشمال قاموا بمعظم عمليات العبور هذه. ذلك أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المنخرطة في الترويج لثقافة السلام في قبرص لا تتمتع إلا بحيز سياسي ضيق أو بدعم مؤسسي ضئيل. وإزاء هذه الخلفية، أكد معظم المحاورين الذين التقاهم فريق الاستعراض على ما كان للدور المتواضع الذي اضطلعت به القوة في دعم بناء الثقة والاطمئنان بين الطوائف من أثر كبير. وعليه، يوصي فريق الاستعراض بأن تواصل القوة تيسير تنظيم المناسبات بين الطوائف بما في ذلك عقد لقاءات لتشجيع الاتصال بين منظمات كل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، والمساعدة في تنظيم مناسبات ثقافية أكبر حجما تتيح لأفراد الطوائف الاختلاط فيها بحريّة. ودعت المنظمات النسائية من الجانبين، خلال تعاطيها مع فريق الاستعراض، على وجه الخصوص، إلى تنظيم مناسبات معينة وإقامة ''أماكن آمنة'' للقاء في إطار بناء المجتمعات المحلية.

٢٦ - ويساعد أيضا عنصرُ الشؤون المدنية القبارصةَ اليونانيين في مناشدتهم السلطات القبرصية التركية السماح لهم بحضور الخِدم الدينية في المواقع الدينية في الشمال، وييسِّر عبورَ القبارصة الأتراك لأغراض الحج

وإحياءً للذكرى في الجنوب. وفي عام ٢٠١٦، تلقت القوة ١٣٩ طلبا من هذا القبيل لإقامة الخِدم الدينية في الشمال، جرت الموافقة على ٨٤ منها؛ ويسَّرت أيضا تنظيم ثلاث رحلات حج رئيسية من الشمال إلى مسجد وتكية هالة سلطان في الجنوب. وتفاوت نمط منح الموافقات من جانب السلطات القبرصية التركية، واستدعى العديد من المحاولات الناجحة للحصول على إذن تدخلا متكررا من القوة. ومع أن توفير حرية العبادة هي الأثر الرئيسي لتيسير القوة طلبات إقامة الخِدم الدينية، فإن الخِدم التي ينظمها القبارصة اليونانيون في القرى مع السكان القبارصة الأتراك تتيح أيضا فرصة للتعامل بين كلتا الطائفتين.

٢٧ - وعملا باتفاق فيينا الثالث المبرم في آب/أغسطس ١٩٧٥ بين زعماء الطائفتين آنئذ، يعمل عنصر الشؤون المدنية التابع للقوة، بدعمٍ من شرطة القوة، على تيسير إيصال الإمدادات الإنسانية والقيام بزيارات إلى القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الشمال، وزيارة القبارصة الأتراك في الجنوب. وفي أعقاب قرار السلطات القبرصية التركية فرض ''رسوم جمركية'' على المواد غير الطبية في حزمة إيصال المساعدات الإنسانية، المنفذة اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لم تعد القوة تسلم أغذية ومواد غير غذائية، مع أنها لا تزال تقدم اللوازم الطبية وتقوم بزيارات إلى المنازل. وفي الفترة المقبلة، ستواصل القوة العمل مع الطوائف والسلطات من أجل ضمان إيجاد سبل مستدامة لتوفير الرعاية الاجتماعية والصحة والاحتياجات التعليمية للقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الشمال، وللقبارصة الأتراك في الجنوب.

٢٨ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان التوازن بين الجنسين في العنصر المدني الدولي للقوة خمسة رجال (٢٨ في المائة) و ١٣ امرأة (٧٢ في المائة) في الوحدات الفنية، و ١٣ رجلا (٧٦ في المائة) و ٤ نساء (٢٤ في المائة) في مهام الدعم والأمن. وبذلك، تضم القوة ٣٥ موظفا دوليا، بينهم ١٧ امرأة (٤٨ في المائة) و ١١٥ موظفا وطنيا، بينهم ٤٥ امرأة (٣٩ في المائة).

العنصر العسكري

٢٩ - يضم العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة قوات قوامها ٨٨٨ فردا من بينهم ٦٠ من ضباط الأركان والجنود المتعددي الجنسيات؛ في ثلاثة قطاعات، يرأس كل منها ضابط برتبة مقدم؛ وجنود القوة ويتألفون من احتياطي القوة المتنقل، ووحدة شرطة عسكرية تابعة للقوة، ووحدة للهندسة وشؤون الطيران. وتحتفظ القوة بخمسة معسكرات، و ١٠ مراكز مراقبة دائمة، و ٣ قواعد للدوريات.

٣٠ - ومن بين القوام العسكري المأذون به والبالغ ٨٨٨ فردا، أنشئت ٢٨ وظيفة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٦٣ (٢٠١٦) لدعم جهود التخطيط العسكري توقعا للتوصل إلى تسوية ممكنة. ولما كان التخطيط لتسوية من هذا القبيل لم يعد يستلزم استخدام موارد واسعة النطاق من البعثة، يوصي فريق الاستعراض بإعادة ٢٠ من شاغلي هذه الوظائف إلى أوطانهم. وهناك حاجة إلى الإبقاء على الوظائف الثماني المتبقية لاستيفاء احتياجات الرصد عند نقاط عبور ديرينيه/ديرينيا وليفكا - أبليكي/ليفكه - أبليتش، التي يُتوقع فتحها في الأشهر المقبلة.

٣١ - ويستخدم العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة مجموعة من مراكز المراقبة الثابتة والدوريات المتنقلة. وتُسير الدوريات المتنقلة على طول المنطقة العازلة التي تمتد لمسافة ١٨٠ كيلومترا سيرا على الأقدام وفي مركبات ومروحيات، وبتنسيق ودعم من مقر قيادة القوة وقوات العنصر العسكري. ووجد فريق الاستعراض أن الدوريات اليومية التي تسيرها القوة، بما فيها الدوريات المشتركة مع شرطة قوة الأمم

المتحدة، لها أثر وقائي كبير. ولذلك يوصي فريق الاستعراض بأن تستمر الدوريات في جميع القطاعات بالمستويات الحالية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي القضاء على بعض التكرارات وتعظيم الاستفادة من الدوريات المشتركة بين العنصرين العسكري والشرطي للقوة إلى توفير ٢٥ وظيفة من القوة على مستوى القطاعات الثلاثة، ويمكن استخدام ١٠ وظائف منها لتعزيز هيكل المراقبين العسكريين وضباط الاتصال (انظر الفقرة ٣٩) وإعادة شاغلي الخمس عشرة وظيفة الأخرى إلى أوطانهم. ولا يؤثر اقتراح التخفيض المحدود على نسق العمليات الحالي ولا يوثر كذلك على المرونة اللازمة لتشكيل قوة احتياطية متواضعة على مستوى القطاعات إذا لزم الأمر.

٣٢ - وفي عام ٢٠٠٨، ودعما للدوريات التي تقوم بها القوة، قامت القوة بتركيب ست كاميرات تعمل بنظام الدائرة التليفزيونية المغلقة في منطقة نيقوسيا بالمنطقة العازلة، لتصبح بذلك أول عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تستخدم المراقبة بالكاميرات على مدار ٢٤ ساعة لرصد منطقة النزاع. وتؤدي هذه الكاميرات دورا مهما كأداة للوقاية والمراقبة، لأغراض من بينها جمع الأدلة والحفاظ عليها. ولذلك يوصي فريق الاستعراض، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحساسيات والأنظمة المحلية، بأن تتخذ قوة الأمم المتحدة نهجا مبسطا يتم تنفيذه على مراحل ويتسم بانخفاض التكلفة وارتفاع الأثر في التعامل مع التكنولوجيات الجديدة، على أن تُكرس المراحل الأولى لتحسين وتوسيع نطاق النظام الحالي في منطقة نيقوسيا بالمنطقة العازلة، بما في ذلك القدرة على الرؤية الليلية. وينبغي للبعثة من ثم استكشاف سبل الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة فعاليتها في رصد المناطق الحساسة الأخرى في المنطقة العازلة، مع التركيز على التكنولوجيات الناشئة مثل أجهزة استشعار الحركة، وربما المنظومات الجوية بدون طيار البالغة الصغر.

٣٣ - ويعد احتياطي القوة المتنقل التابع لقوة الأمم المتحدة عامل ردع مهما، وهو العامل الوحيد الموضوع في الواقع تحت تصرف البعثة، لأغراض من بينها نشر الاحتياطي أثناء الأنشطة المدنية الواسعة النطاق مثل نشوب مظاهرات في المنطقة العازلة أو بالقرب منها. ويتألف الاحتياطي من عنصر المقر، وثلاث فصائل، وعنصر تنقل مشمول بالحماية يضم تسع مركبات أفراد مدرعة. وتحصل الفصائل على التدريب والموارد من خلال قدرة عسكرية على إدارة النظام العام لاستخدامها داخل المنطقة العازلة على نحو ما يقرره قائد القوة. ويحتفظ الاحتياطي بفصيلة يمكن استدعاؤها في غضون مهلة قصيرة للتحرك في جميع الأوقات وله القدرة على نشر فصيلة ثانية بسرعة. وتضطلع الفصيلة الثالثة بمهام الأمن في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة وتلبي الاحتياجات الأمنية الأخرى حسب الاقتضاء. وفي الوقت الحاضر، تتناوب ثلاث فصائل بين احتياطي القوة المتنقل وأداء المهام الأمنية.

٣٤ - ومن أجل زيادة الفعالية، يوصي فريق الاستعراض بأن يُعاد تشكيل احتياطي القوة المتنقل على هيئة فصيلتين تكرسان لمهام محددة وتزودان بموارد كاملة، وتركزان فقط على المهام الاحتياطية المتنقلة، جنبا إلى جنب مع العناصر الصغيرة الموجودة بالمقر وعنصر الدعم. ويوصى بأن يتولى بلد مساهم بقوات توفير احتياطي القوة المعاد تشكيله حديثا لضمان الاتساق في التدريب والإجراءات وكذلك فعالية القيادة والتحكم. وينبغي أن تخصص الفصيلة الثالثة تحديدا لأداء المهام الأمنية في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ويرى فريق الاستعراض أن هذا الحل يتيح حلا أمنيا معززا وفعالا من حيث التكلفة مقارنة بأي خيار في صورة عقد مدني.

٣٥ - ويستلزم الطابع المعقد للبيئة في جميع أنحاء المنطقة العازلة، ولا سيما داخل البيئة الحضرية الهشة في نيقوسيا، حلا للتنقل لاحتياطي القوة المتنقل يحقق التوازن بين الحماية والسرعة. ووجد فريق

الاستعراض أن ناقلات الجند المدرعة الحالية لم تعد مناسبة؛ وهي لم تستخدم في العمليات منذ سنوات عديدة. وسيكون حل التنقل الأنسب والأكثر فعالية من الناحية العملية هو أسطول مختلط من الشاحنات والمركبات المدرعة الحاملة للقوات بحيث يمكن استخدامه لمواكبة الظروف المرتبطة بأي عملية نشر. ولذلك يوصي فريق الاستعراض بإعادة ناقلات الأفراد المدرعة التسع وما يرتبط بها من أسلحة، إلى جانب الأحد عشر فردا عسكريا المستخدمين لتشغيلها. وبدلا من ذلك، ينبغي إنشاء أسطول مختلط من ناقلات الجنود والمركبات المصفحة لدعم احتياجات القوة الاحتياطية. وبهذه الطريقة، ستزداد فعالية احتياطي القوة المتنقل، ويمكن في الوقت نفسه تحقيق أوجه الكفاءة.

٣٦ - ووجد فريق الاستعراض أن القدرة على الطيران في قوة الأمم المتحدة توفر قدرة مهمة تكفل قدرة القوة على أداء المهام المنوطة بها. وعلى وجه التحديد، فإن الوحدة الجوية التابعة للقوة تمكنها من تحديد الانتهاكات عن طريق الجو في كل من المناطق الحساسة والمناطق التي تعوقها التضاريس الأرضية. وهي من ثم تعزز الوظيفة الوقائية التي تضطلع بها دوريات قوة الأمم المتحدة. وتوفر الوحدة الجوية قدرة محدودة، وإن كانت حاسمة، على إجلاء المصابين جوا وكذلك نشر عناصر القوة بسرعة عبر المنطقة العازلة. وبهذه الطريقة، تُعزز أيضا وظيفة الردع التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الوحدة الجوية على إعادة تأكيد وجود قوة الأمم المتحدة داخل المنطقة العازلة. ولذلك يوصي فريق الاستعراض بالإبقاء على الوحدة الجوية.

٣٧ - ويضم العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة كذلك هيكلا من المراقبين العسكريين وضباط الاتصال قوامه ٣٦ ضابطا مكرسين لإجراء اتصالات مستمرة مع النظراء العسكريين على جانبي الجزيرة. ويشمل هذا ضابطين برتبة رائد يعملان بصفتهما ضابطين مكرسين لشؤون الاتصال مع مقر كل من القوتين المتواجهتين. ولكل قطاع أيضا هيكل مخصص للاتصال للعمل على مستوى القطاعات. وعلى مستوى القيادة، يتصل قائد القوة بقادة القوتين المتواجهتين، ويتصل رئيس أركان قوة الأمم المتحدة بنظرائه في كل من القوتين المتواجهتين.

٣٨ - ووجد فريق الاستعراض أن هيكل المراقبين العسكريين وضباط الاتصال التابع لقوة الأمم المتحدة يؤدي دورا بالغ الأهمية في تهدئة الحوادث التي تقع على طول المنطقة العازلة، من خلال الاتصال الفعال مع القوتين المتواجهتين وإشراك المجتمعات المحلية في مكاتب الأنشطة المدنية المتكاملة المذكورة أعلاه. ولذلك يوصي فريق الاستعراض بزيادة قوام فريق المراقبين العسكريين وضباط الاتصال إلى ٤٦ ضابطا غير مسلحين، من أجل تعزيز التفاعل والاتصال مع النظراء في القوتين المتواجهتين وكذلك إشراك المجتمعات المحلية في هيكل المكاتب المتكاملة التابعة لقوة الأمم المتحدة.

٣٩ - وتشمل الزيادة المقترحة وظيفة إضافية لمنصب نائب رئيس الأركان/كبير ضباط الاتصال في مقر القوة من أجل كفالة تحسين ترتيبات القيادة والتحكم لفريق المراقبين العسكريين وضباط الاتصال. وسيتولى نائب رئيس الأركان/كبير ضباط الاتصال، المقرر تعيينه لمدة عامين لضمان الاستمرارية، الإشراف على هيكل المراقبين العسكريين وضباط الاتصال على مستوى القطاعات، الذي سيعزز بثلاثة ضباط إضافيين في كل قطاع، تُسند إلى كل منهم مسؤولية الاتصال على التوالي مع الحرس الوطني، والقوات التركية/قوات الأمن التركية القبرصية، وداخل كل مكتب متكامل على مستوى القطاعات. وتبلغ مدة خدمة هذه الوظائف التسع الإضافية ما لا يقل عن اثني عشر شهرا خلافا لمدة التناوب المعتادة التي تبلغ ستة أشهر وتُسند لبعض الوحدات في القطاعات. ومن المقرر تحقيق الزيادة المقترحة في قوام فريق

المراقبين العسكريين وضباط الاتصال من خلال الموارد الحالية، باستخدام الوظائف المحررة نتيجة للمستوى المحدود من إعادة تشكيل العنصر العسكري، على النحو الوارد بالوصف في الفقرة ٣١. وسيؤدي هذا من ثم إلى زيادة الفعالية دون خسارة الكفاءة.

٤٠ - ويُستخدم فندق ليدرا بالاس، الواقع في القطاع ٢ قرب الخط الأخضر في نيقوسيا، كمقر للقطاع ٢ وكمراكز تشغيلية للشؤون المدنية والعناصر الشرطية التابعة لقوة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم الفندق حاليا كمقر إقامة للأفراد العسكريين التابعين لقوة الأمم المتحدة وقوامهم ١٩٥ فردا. وقد ارتئي أن استخدام الطابق العلوي في هذا المبنى القديم غير آمن بسبب أخطار الحريق ويستلزم تحديدات كبرى في هياكله الأساسية الرئيسية. وتقع المسؤولية عن هذه الاستثمارات الكبيرة على عاتق الدولة المضيفة بموجب أحكام اتفاق مركز القوات، ولكن لم يحرز سوى تقدم ضئيل حتى الآن. ولذلك بات لزاما نقل القوات، مع مواصلة مباشرة العمليات اليومية من الطابق الأرضي في الفندق. وسيستمر استخدام هذا الطابق الأرضي لتنظيم الفعاليات المشتركة بين المجتمعات المحلية وأداء المهام الأخرى.

٤١ - وحدد فريق الاستعراض المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة باعتبارها الموقع المفضل لنقل إقامة الأفراد العسكريين من فندق ليدرا بالاس. ويتيح الاشتراك في المواقع مع باقي أفراد قوة الأمم المتحدة في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة فرصا لإعادة ٢٢ من أفراد الدعم العسكري إلى أوطانهم. وبالإضافة إلى ذلك، حدد فريق الاستعراض ١٨ وظيفة دعم عسكري، في القطاع ١ وأربعة مواقع لمعسكرات القاعدة، يمكن إعادة شاغليها إلى أوطانهم.

٤٢ - ويسهم العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة أيضا في أنشطة إزالة الألغام، والمساعدة في تنسيق وتحديد أولويات مهام إزالة الألغام، والاتصال بالقوتين المتواجهتين بشأن مسائل إزالة الألغام. ومع ذلك، وجد فريق الاستعراض أن الظروف اللازمة لإزالة الألغام من حقول الألغام الأربعة المتبقية في المنطقة العازلة غير مواتية في الوقت الراهن. ومن ثم، يوصي الفريق بأن يواصل موظفو دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دون غيرهم التركيز، في إطار قوة الأمم المتحدة، على الإجراءات المتعلقة بالألغام بغية الحفاظ على المكاسب المتحققة حتى الآن وتحديد فرص العمل في المستقبل.

٤٣ - ويبلغ معدل مشاركة الإناث حاليا في العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة نحو ستة في المائة. ويوصي فريق الاستعراض بأن تُبذل جهود تجاه البلدان المساهمة بقوات من أجل تحقيق هدف الوصول بنسبة مشاركة الإناث في العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة إلى ١٥ في المائة في غضون الثمانية عشر شهرا المقبلة. ومن شأن زيادة الأفراد النظاميين من النساء أن يساعد على أمور من بينها المشاركة المجتمعية للبعثة مع النساء المحليات.

عنصر الشرطة

٤٤ - تترأس عنصرَ الشرطة التابع لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كبيرة المستشارين في شؤون الشرطة، ويتألف هذا العنصر من ٦٩ ضابط شرطة وموظف واحد من موظّفي الدعم المدنيين. وفي الوقت الراهن، ينتشر عشرة ضباط شرطة تابعين لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في مقرّ البعثة، بينما ينتشر الضباط الـ ٥٩ المتبقّون في ثمانية مواقع في المنطقة العازلة. كذلك، ينتشر ١٨ ضابطاً من ضباط الشرطة في القطاع ١؛ بينما ينتشر ١٥ ضابطاً في القطاع ٢ و ٢٦ ضابطاً في القطاع ٤. ويشمل ذلك ما يتراوح بين خمسة ضباط وسبعة ضباط يتولّون مسؤوليات قيادية في كل قطاع. ويسجّل

عنصر الشرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أعلى نسبة من ضابطات الشرطة مقارنةً بأي عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: إذ يبلغ عددهن ٢٩ من ضباط الشرطة البالغ عددهم ٦٩ ضابطاً، أو بنسبة ٤٢ في المائة، بمن فيهنّ كبيرة المستشارين في شؤون الشرطة.

٤٥ - وتقوم شرطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بتسيير دوريات يومية، وتعقد اجتماعات مع قادة المجتمعات المحلية وممثليها، من أجل المساهمة في صون القانون والنظام في المنطقة العازلة. وفي المتوسط، تسيّر شرطة القوة أكثر من ٠٠٠ ٨ دورية سنوياً، بما في ذلك الدوريات المشتركة مع العسكريين، من أجل رصد الحالة السائدة والتوسّط لحلّ الحوادث التي يمكن أن تؤجج التوتر بين القوات المتنازعة، وبين المدنيين، وبين العسكريين والمدنيين. إضافةً إلى ذلك، عُيّن ثلاثة من ضباط الشرطة التابعين لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في المكتب المتكامل للشؤون المدنية في مقر البعثة، وعُين ضابطان في كل من المكاتب المتكاملة للشؤون المدنية في القطاعات، وعددها ثلاثة مكاتب. وفي إطار هذا الهيكل المتكامل، يعمل ضباط الشرطة التابعون لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، أساساً، مع سلطات الشرطة على جانبي حدود الجزيرة، للمساعدة في تنظيم الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة وحلّ المنازعات. وعلى مدى السنوات الست الماضية، عالجت الشرطة التابعة للقوة في المتوسط ٠٠٠ ٣ حادث في المنطقة العازلة سنوياً، وقد وقعت غالبية هذه الحوادث في القطاعين ١ و ٤. ويوصي فريق الاستعراض بنشر ضباط شرطة إضافيين تابعين للقوة في القطاعات، للقيام بالمهام المتعلقة بالاتصال وبتسيير الدوريات، عن طريق تخفيض عدد أفراد الشرطة في كل من مقر البعثة والمقار القطاعية. ومن بين ضباط الشرطة الإضافيين المقترَح نشرهم في القطاعات، ينبغي تعيين ضابطَين في كل من المكاتب المتكاملة للأنشطة المدنية في القطاعات. كما يمكن أن يكون أحد هذين الضابطين متوفراً لتسيير دوريات مشتركة مع العسكريين، إذا سمح الوقت بذلك، بغية تحقيق أكبر أثر في حدود الموارد المحدودة المتاحة، مما من شأنه أن يزيد من فعالية وأثر الأنشطة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في القطاعات.

٤٦ - وفي قرية بيلا، وهي القرية الوحيدة التي تضمّ أشخاصاً من كلتا الطائفتَين ضمن المنطقة العازلة، تقدم شرطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص دعماً مباشراً للجهود التي يبذلها الجانبان لصون القانون والنظام. وفي حين يُسمح بوجود قوات للشرطة القبرصية وقوات للشرطة القبرصية التركية في القرية، فهذه القوات غير مخولة حمل السلاح أو ارتداء زيّها الرسمي، كما أنها ملزمة بعدم وضع علامات تدلّ عليها على مركباتها، ولا يمكنها إنشاء مركز دائم للشرطة في القرية. وفي ضوء هذه القيود، تقوم شرطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والتي تشغّل مركز الشرطة الوحيد في القرية، بمرافقة وتيسير التحقيقات والعمليات التي تنفذها شرطة قبرص والشرطة القبرصية التركية اللتان تتوليان القضايا المتصلة بالمجتمعين المحليين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي في بيلا، على التوالي. ومنذ أن شهدت بيلا، حسبما أفيد به، زيادةً كبيرة في الأعمال الإجرامية خلال السنوات الماضية، تتصدى شرطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لعدد متزايد من القضايا التي تمسّ بالطائفتين كلتيهما، بالتشاور مع مختارَي بيلا اللذين يمثلان الطائفتين. ويرى فريق الاستعراض أنّ دور الشرطة التابعة للقوة على صعيد الاتصال مع شرطة قبرص والشرطة القبرصية التركية في بيلا أساسيّ في غياب الاتصال المباشر بينهما. وقد أسهم وجود شرطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في بيلا، جنباً إلى جنب مع موظفي الشؤون العسكرية والشؤون المدنية التابعين للقوة، إسهاماً كبيراً في الحد من التوترات وحل المنازعات المتعلقة بمسائل مختلفة.

٤٧ - وتقوم الشرطة التابعة للقوة أيضا بتوفير سبل الاتصال، وبشكل حيادي، بين شرطة قبرص والشرطة القبرصية التركية، لغرض المساعدة على وضع استراتيجيات لمكافحة الجريمة، ولتيسير التحقيقات في الجرائم والمسائل الجنائية داخل المنطقة العازلة وعلى جانبَيها. وفي هذا الصدد، تواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تيسير عمل غرفة الاتصالات المشتركة، والتي تتيح تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم والمسائل الجنائية والحالات الإنسانية، بالتوازي مع الهيئة الأم التي تتبع لها هذه الغرفة، وهي اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية. وتتألف غرفة الاتصالات المشتركة من عضوين من كل جانب يعملان في نفس المكتب الواقع في المنطقة العازلة، بالقرب من معبر أيوس دوميتيوس/ميتيهان في نيقوسيا، يوميا. ويرى فريق الاستعراض أن غرفة الاتصالات المشتركة، والمدعومة بضابطَين من ضباط شرطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، مثال فريد على التعاون بين الجانبَين واللذين يقومان، في هذا الإطار، بتبادل المعلومات المتعلقة بمجموعة واسعة من المسائل الجنائية. وتدلّ الزيادة السريعة في عمليات تبادل المعلومات وأعداد الطلبات التي عالجتها غرفة الاتصالات المشتركة منذ إنشائها - من ٨٨ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦٥ حتى وقت إعداد هذا التقرير - وكذلك ورود ٥٠ في المائة من الطلبات تقريباً من كلّ جانب، على أن الهياكل المشتركة بين الطائفتين لديها القدرة اللازمة للعمل بفعالية وللازدهار، بدعم من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومن النوايا الحسنة لدى الجانبَين.

التنسيق والدعم المتعلقان بالقوة

٤٨ - في الوقت الراهن، لا يجري التنسيق المنظّم والمنتظم لأنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، على مستوى جميع العناصر، إلاّ في المكاتب المتكاملة للأنشطة المدنية في القطاعات وفي مقر البعثة. وتُجمَّع المعلومات المتدفقة من كل عنصر، ثمّ لا تُعطى طابعاً رسمياً إلا على مستوى ممثلي الخاص. ويرى فريق الاستعراض أنّ ذلك لا يكفي أصلاً، وحتى أنّ هذا الوضع سيصبح أقل ملاءمةً من الآن في حال تنفيذ الهيكل الجديد الذي يتطلّب تعزيز الاتصال بين جميع العناصر على جميع المستويات، ولدى تنفيذه. ولذلك، يوصي فريق الاستعراض بإنشاء مركز للعمليات المشتركة ومركز مشترك للتحليل تابع للبعثة، كما في البعثات الأخرى. وكما هو الحال في البعثات الأخرى المتعددة العناصر، سوف يكون مركز العمليات المشتركة بمثابة أداة متكاملة لتقدير الحالات، وسوف ييسّر الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها كلّ من عناصر البعثة على حدة. وسيقدّم المركز المشترك للتحليل التابع للبعثة تحليلاً متكاملاً يستند، في جملة أمور، إلى المعلومات المجمّعة من جميع العناصر، وذلك بسبل منها إعداد التقارير الاستراتيجية الموحّدة والمخصّصة. وسيكفل الكيانان تبادل المعلومات بفعالية في ما بين جميع عناصر البعثة وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة (مركز العمليات المشتركة)، وسيقدمان تحليلاً متكاملاً متعدد المصادر وتقييمات تنبؤية لفائدة الإدارة العليا للبعثة (المركز المشترك للتحليل التابع للبعثة). ويرى فريق الاستعراض أنّ وجود مركز للعمليات المشتركة ومركز مشترك للتحليل تابع للبعثة أمر لا غنى عنه، وذلك في ضوء الاهتمام الجديد المقترح توجيهه إلى الاتصال والمشاركة المجتمعية، كما يرى أنّه من شأن هذين المركزين أن يعوّضا، إلى حد ما، عن عدم وجود مكتب سياسي كامل متكامل في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ويشير فريق الاستعراض في تقييمه إلى أنّه ينبغي أن تكون قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قادرة على إنشاء هيكل واحد على الأقل يشبه مركز العمليات المشتركة باستخدام الموارد الموجودة، ولكنه يرى أنّ هناك حاجة إلى موظف مدني كبير إضافي يترأّس المركز المشترك.

٤٩ - ونظراً إلى وجود القوة منذ فترة طويلة وإلى إمكانية توقّع نسق عملياتها وحجم عملها إلى حد بعيد، فإنها شهدت تخفيضات مستمرة في ميزانيتها وعدد موظفيها خلال السنوات الأخيرة، مما أثر على عنصر الدعم فيها بشكل أساسي. وظلت البعثة، إلى حدّ بعيد، قادرة على استيعاب هذه التخفيضات. إلا أن قدرتها على الاستجابة للاحتياجات غير المتوقعة أو الأنشطة غير المقرّرة مسبقاً، بما في ذلك التنفيذ الكامل للمبادرات المتعلقة بإحداث تغييرات كبرى، قد تضاءلت كثيراً. إضافةً إلى ذلك، برزت مخاطر تتعلق بإدارة الموارد والامتثال نتيجةً لقلة عدد موظفي الدعم الدوليين. ولذلك، ينبغي عدم ربط التخفيضات في عدد الأفراد النظاميين ربطاً مباشراً بالانخفاض المتناسب لها في الاحتياجات التشغيلية والاحتياجات من الموظفين، لا سيما وأن التخفيضات المقترحة في قوام القوة تمس بشكل رئيسي بأفراد الدعم العسكريين.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٥٠ - خلص فريق الاستعراض، استناداً إلى الوثائق المقدَّمة والأدلة التي تم الحصول عليها أثناء عملية الاستعراض، بسبلٍ منها الاتصالات مع موظفي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومع أصحاب المصلحة المعنيين، إلى أنّ البعثة تعمل في بيئة تشهد حوادث عسكرية دائمة على طول خطوط وقف إطلاق النار ولكن يجري احتواؤها، في ظلّ زيادة كبيرة في مستوى الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة.

٥١ - ويعزو معظم المتحاورين الذين عمل معهم فريق الاستعراض احتواء الحوادث العسكرية إلى الدور الوقائي والرادع لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. فقدرة القوة على حل أي حوادث من هذا النوع بسرعة وعلى الحيلولة دون تصاعدها تكتسي قيمة كبيرة بشكل خاص، نظراً إلى أن الجانبين لا يتصلان مباشرةً ببعضهما البعض ويعوّلان على البعثة لتبديد أي سوء فهم ولنقل الرسائل. ولذلك، فإنني أؤيد توصية فريق الاستعراض بالإبقاء على الدور الوقائي والرادع لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الوقت الراهن. وفي حين أنه من الصعب جداً التحقق من الأثر الفعلي لهذا الدور، فإن الخطر المرتبط بأي تقليص جذري للقوة ليس مبرَّراً في ظل الظروف الراهنة. غير أنّ فريق الاستعراض رأى أنه من الملائم إجراء تخفيض محدود في القوام العسكري للبعثة، ولا سيما على صعيد عنصر الدعم العسكري. ولذلك، وتمشيا مع الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الاستعراض على النحو المفصّل في هذا التقرير، أوصي بخفض القوام العسكري الفعلي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ٨٠٢ من الأفراد العسكريين. ومن الضروري أن ينعكس ذلك في القوام المأذون به في قرار مجلس الأمن٢٢٦٣ (٢٠١٦) الذين ستتم إعادتهم إلى وطنهم أو إعادة نشرهم في إطار القوة، إذا ما ظل القوام المأذون به ٨٦٠ فردا، بما يتيح بعض المرونة من أجل زيادة الانتشار، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وذلك على سبيل المثال لدعم محادثات التسوية بعد استئنافها في نهاية المطاف.

٥٢ - وقد أسفر الارتفاع الكبير في مستوى الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة بالفعل عن زيادة في الحالات التي يُحتمَل أن تكون لها آثار خطيرة على الأمن. ومثال على ذلك عندما يقوم القبارصة بزراعة أراضٍ في المنطقة العازلة لا تكون ملكاً لهم أو لا يكونون قد استأجروها من غيرهم، خاصة إذا كان المالكون الفعليون من الطائفة الأخرى، أو عندما يقومون بالزراعة على مقربة شديدة من خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية. ويكتسي عمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على معالجة

هذه الحالات أهمية كبيرة، ويعترف الجانبان بأهميته بحكم الواقع. إلا أنّه يصطدم بعراقيل نابعة من التحديات المتعلّقة بصلاحيات القوة في المنطقة العازلة.

٥٣ - والطريقة الرئيسية التي تستخدمها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمعالجة الحوادث، سواء أكانت عسكرية أم مدنية، والحالات التي يحتمل أن تتحول إلى حوادث، هي الاتصال والتعاون المبكر مع الجانبين. ونظراً إلى ارتفاع عدد الحوادث في المنطقة العازلة واحتمال استمرار هذا الارتفاع في المستقبل، فإنني أؤيد توصية فريق الاستعراض بتعزيز قدرة القوة، بجميع عناصرها، في مجالَي الاتصال والمشاركة، وذلك للحفاظ على الاستقرار والهدوء، وبالتالي المساهمة بفعالية في تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف محادثات التسوية. وترى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أصلاً أن الاتصال هو من المهام المشتركة بين العناصر، إذ يضطلع به العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري للقوة. وإنني أتفق في الرأي مع فريق الاستعراض على أن الاتصال والمشاركة يمكن تعزيزهما كمياً، عن طريق تكريس مزيد من الموارد البشرية لهما، ونوعياً عن طريق إعادة توزيع الموارد ونقلها من المقر إلى القطاعات، وتشديد الرقابة، وتحسين تنسيق الجهود التي تبذلها مختلف العناصر.

٥٤ - وعلى وجه التحديد، يستتبع ذلك نقل موظفين من موظفي الشؤون المدنية الدوليين إلى القطاعات لتزوّس مكاتب الأنشطة المدنية المتكاملة للقطاعات، الموجودة بالفعل، وزيادة ملاكها من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين؛ وتوفير عدد أكبر من ضباط الشرطة التابعين لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للقيام بالمهام المتعلقة بتسيير الدوريات وبالاتصال والمشاركة في القطاعات، عن طريق تخفيض عدد الموظفين في المقر، مع الإبقاء في الوقت نفسه على المشاركة القيِّمة لشرطة القوة حالياً في غرفة الاتصالات المشتركة وفي بيلا على حالها؛ وتوسيع الهيكل الحالي للمراقبين العسكريين وللاتصال، ومنحه المزيد من صلاحيات الرقابة ومقوّمات الاستمرارية. وإنني أتفق أيضاً مع فريق الاستعراض على أن تعزيز قدرات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في مجالَي الاتصال والمشاركة، بما يشمل جميع عناصر البعثة على مستوى المقر والقطاعات، تعزيزاً كمياً ونوعياً، ينبغي تنسيقه من خلال هيكل متكامل واحد. ولذلك، فإني أؤيد التوصية بإنشاء مركز للعمليات المشتركة ومركز مشترك للتحليل تابع للبعثة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، مما من شأنه أن يساعد أيضاً على سد القصور في التحليل السياسي والناتج من عدم وجود مكتب سياسي في البعثة.

٥٥ - وتدعم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كذلك بعض الأنشطة، المحدودة نوعاً ما، التي تشترك الطائفتان في تنفيذها. ويتم ذلك أيضاً، بشكل أساسي، من خلال المشاركة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومساعدتها على جمع أبناء الطائفتَين مع بعضهم البعض. وتلقى الجهود التي تبذلها البعثة لمد الجسور بين مجموعات المجتمع المدني من الطائفتَين بتقدير كبير من قِبل المنظمات غير الحكومية التي يتواصل فريق الاستعراض معها، بما فيها تلك التي تركز على قضايا المرأة والتي تحظى بدعم من الجانبين. وإنني أرحب بنيّة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص توسيع نطاق هذه الجهود بصورة متزايدة، لتمتدّ من نيقوسيا إلى مناطق أخرى، وهو أمر سيعزّزه نقل موظفين من موظفي الشؤون المدنية الدوليين من المقر إلى القطاعات.

٥٦ - ويتطلب النجاح في توسيع نطاق مهام قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في مجالات المراقبة والاتصال والمشاركة تعاون الجانبَين. وقد خلص فريق الاستعراض، في ضوء اتصالاته مع السلطات، إلى أن الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا التعاون موجودة لدى الجانبين كليهما، وهو أمر جدير

بالتقدير البالغ. وعلى المدى البعيد، آمل أن يعمل الجانبان معاً لحل بعض خلافاتهما بشكل مباشر؛ وهناك بالفعل مثال جيد على ذلك في غرفة الاتصالات المشتركة، حيث يعمل ضباط من الشرطة وخبراء من الجانبَين يداً بيد وبشكل مباشر، تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، على معالجة المسائل الجنائية.

٥٧ - وفي الختام، أوصي بالإبقاء على قدرات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في مجالَي الوقاية والردع، مع إجراء تخفيضات بسيطة؛ وبتعزيز قدراتها في مجالات الرصد والاتصال والمشاركة في الوقت نفسه. ولذلك، ستبقى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في الوقت الراهن، عملية لحفظ السلام قائمة على المشاة، إلا أن عنصري المراقبة والاتصال فيها سيكونان معزّزاً. ويمثل ذلك خطوة إضافية في الاتجاه المعتمَد بالفعل منذ إجراء استعراض القوة في عام ٢٠٠٤، وسيعزّز فعالية البعثة في الحفاظ على الهدوء في المنطقة العازلة ومنع تصعيد التوترات، مما سيساعد على تهيئة الظروف المواتية لاستئناف محادثات التسوية. وفي الوقت نفسه، ستتيح أوجه الكفاءة التي حددها فريق الاستعراض، فور تحقيقها بالكامل، توفير وفورات قابلة للقياس في ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

٥٨ - وأود أن أشكر السيد فايسبرود - فيبر وفريق الاستعراض التابع له على الاستنتاجات والتوصيات التي خلصا إليها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسلطات على جانبي الجزيرة، ولقيادة وموظفي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والموظفين في مقر الأمم المتحدة المشاركين في الدعم المقدَّم لعملية استعراض قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

الخريطة

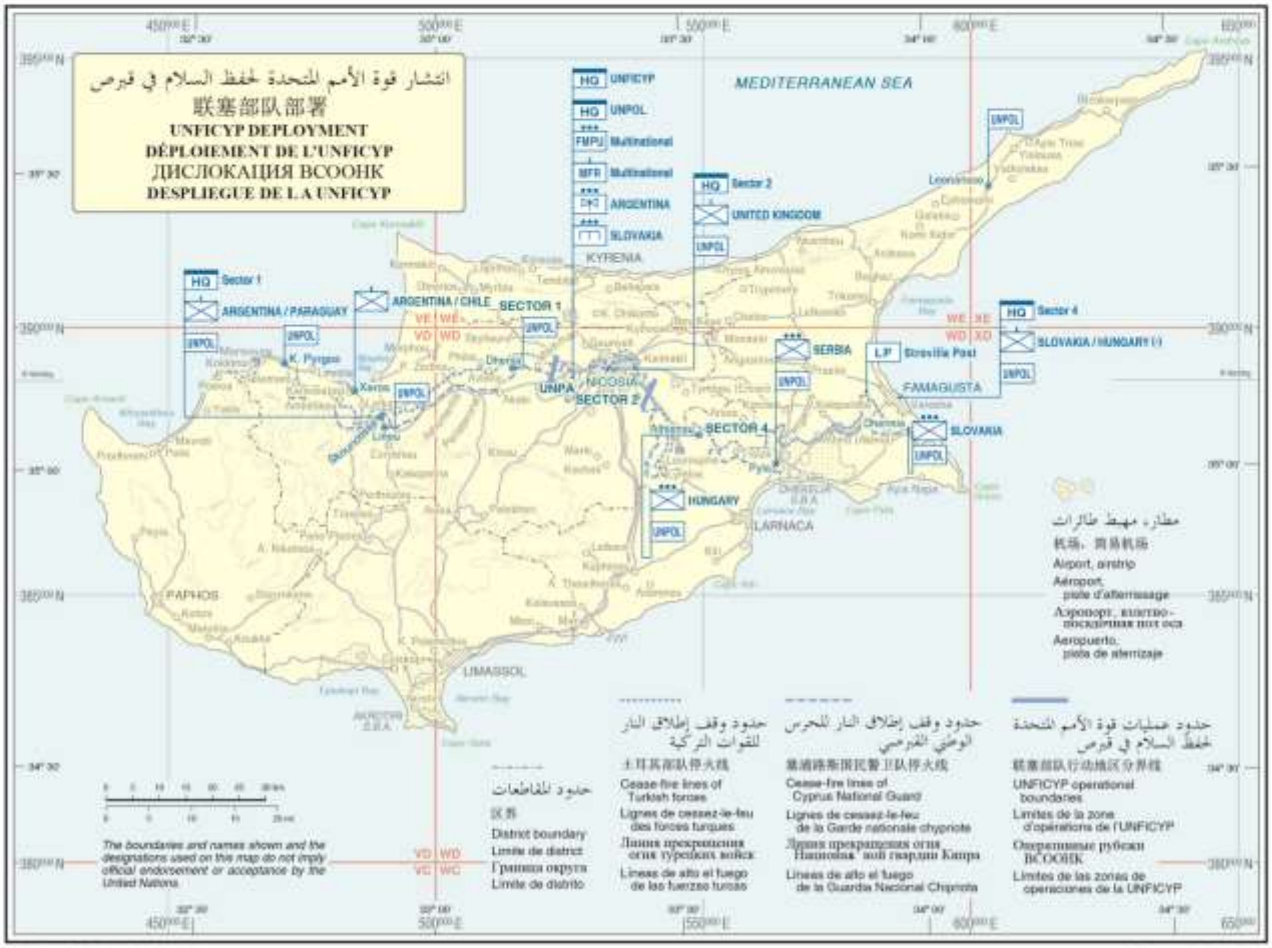
انتشار قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
联塞部队部署
UNFICYP DEPLOYMENT
DÉPLOIEMENT DE L'UNFICYP
ДИСЛОКАЦИЯ ВСООНК
DESPLIEGUE DE LA UNFICYP
MEDITERRANEAN SEA
HQ UNFICYP
HQ UNPOL
HQ Sector 1
ARGENTINA / PARAGUAY
ARGENTINA / CHILE
SECTOR 1
HQ Sector 2
UNITED KINGDOM
SECTOR 2
HQ Sector 4
SLOVAKIA / HUNGARY (-)
SECTOR 4
SERBIA
SLOVAKIA
HUNGARY
ARGENTINA
LP Strovilia Post
KYRENIA
NICOSIA
UNPA
FAMAGUSTA
LARNACA
LIMASSOL
PAPHOS
Cease-fire lines of Turkish forces
Cease-fire lines of Cyprus National Guard
UNFICYP operational boundaries
District boundary
Airport, airstrip
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.